



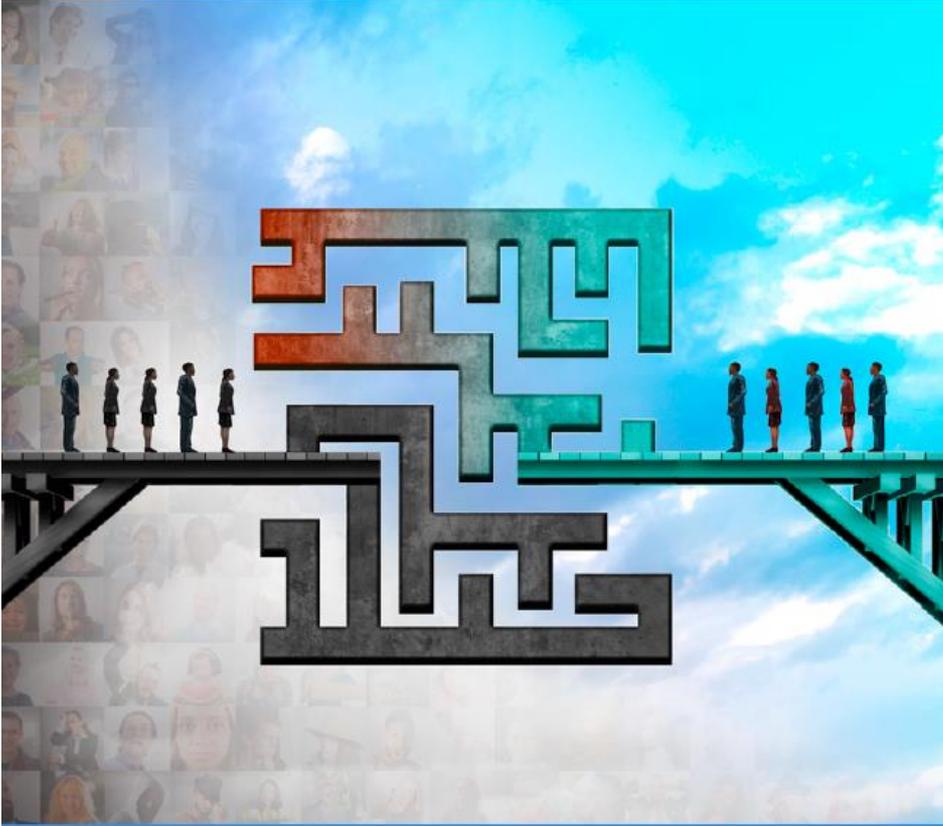
Shared Prosperity Dignified Life



ورشة عمل افتراضية حول استخدام دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في جمهورية السودان

الخرطوم، ٧-٨ نيسان/أبريل ٢٠٢١

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية

دليل تصميم وتنفيذ سياسات
قائمة على المساواة في الدول العربية



الأمم المتحدة
الاستشهاد
ESCWA

تعريف المساواة وطرق قياسها، وتحديد مخاطر اللامساواة



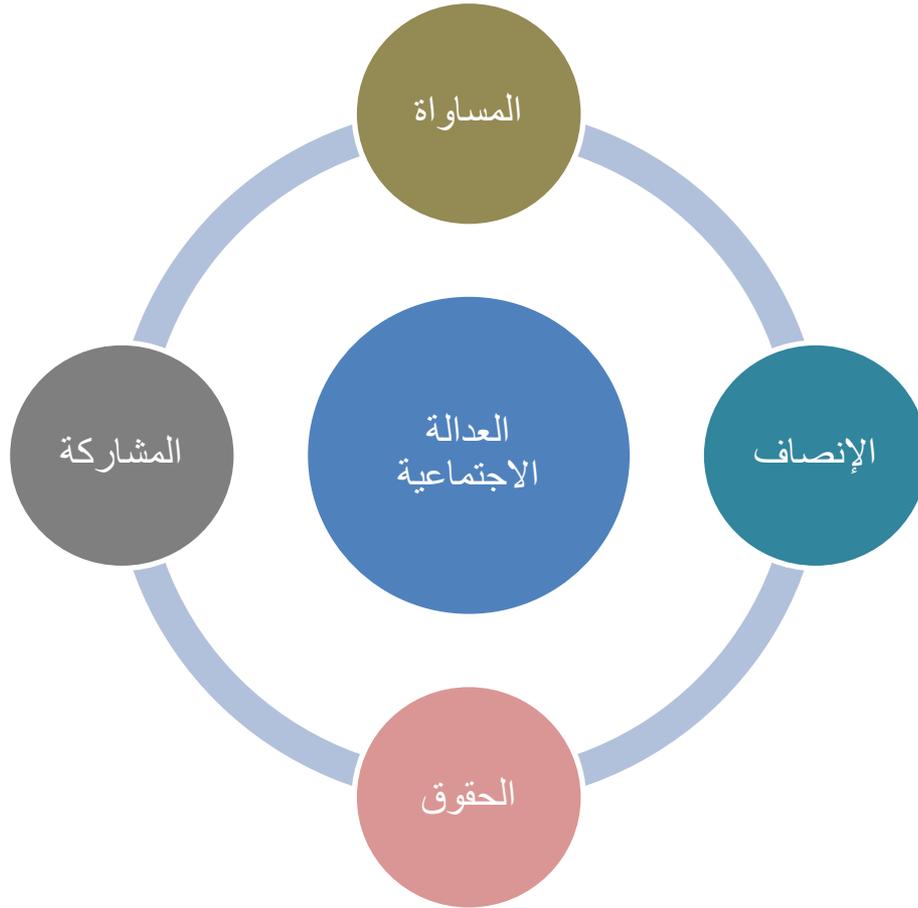
ما هي المساواة ؟

ما هي السياسات الداعمة للمساواة ؟

المواقف من المبادئ الخاصة بالمساواة: الإطار المفاهيمي

- المساواة حق واجب تأمينه على المجتمع الدولي
- الانصاف والمساواة تحقق النتائج ذاتها
- لا يمكن إشراك الفئات الأكثر عرضة للمساواة في عملية تطوير السياسات العامة لضعف قدراتها
- لا يجب شمول المجموعات المعارضة سياسياً في عملية صنع السياسات
- لا يمكن تحقيق المساواة في المجتمع في ظل السياسات الاقتصادية الحالية للحكومات العربية
- لا يجب أن تتعارض السياسات الاجتماعية والاقتصادية مع سياسات الدول العظمى
- العدالة الاجتماعية معنية بالحقوق وليس الكماليات
- التدخلات الاقتصادية كقيلة بحصول التقدم نحو العدالة الاجتماعية
- اللامساواة في المجتمع سببها جهل المواطنين

ما هي العدالة الاجتماعية؟



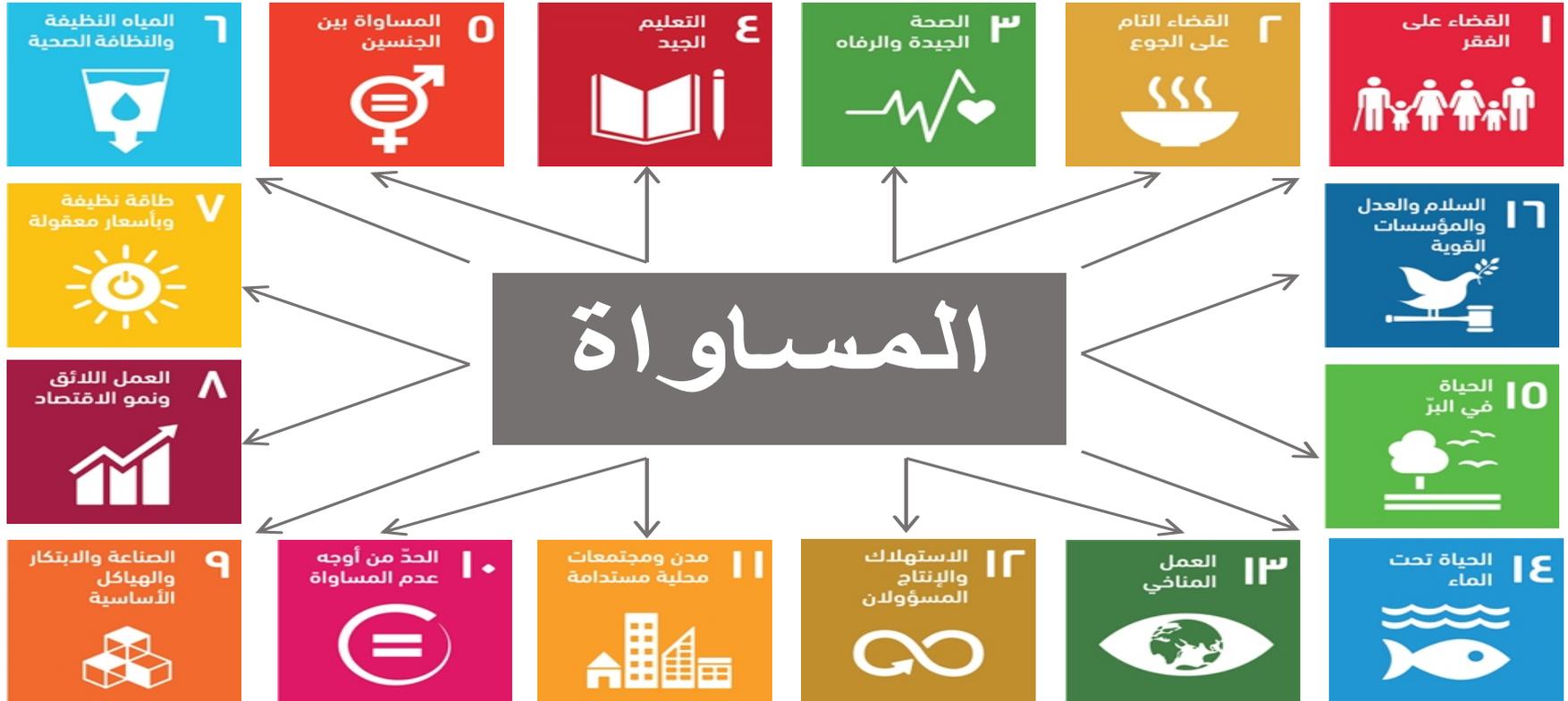
- المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساءً،

- إزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات

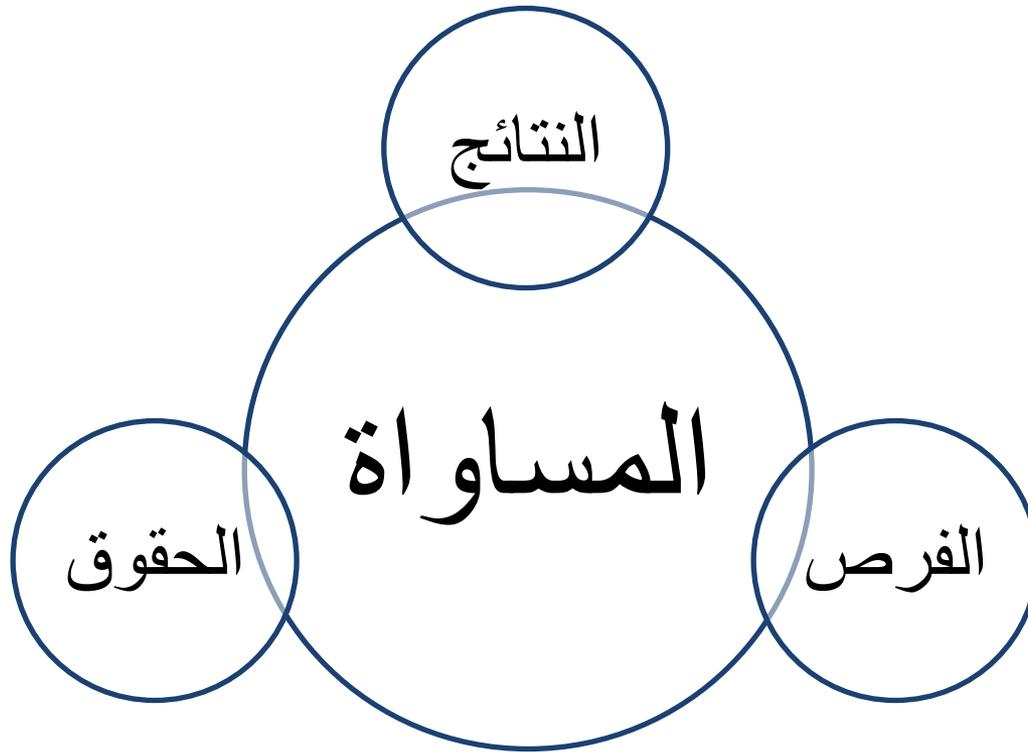
تعريف العدالة الإجتماعية

- لا يوجد تعريف عام للعدالة الإجتماعية في الدول العربية وأخذت معان مختلفة حسب أشكال الظلم التي عانت منه الشعوب وأرادت من خلال انتفاضتها التعبير عنه من أجل تحقيق مجتمع أكثر عدالة.
- تربط الاسكوا العدالة الإجتماعية بإنشاء مجتمع عادل، بإعتبار أن العدالة تعني رفاهية الإنسان من خلال المساواة في الحقوق والمنافع، والمعاملة العادلة، والإعتراف بالإختلافات الثقافية، والوصول العادل إلى الموارد والفرص

المساواة محور التنمية المستدامة



المساواة في الفرص والحقوق

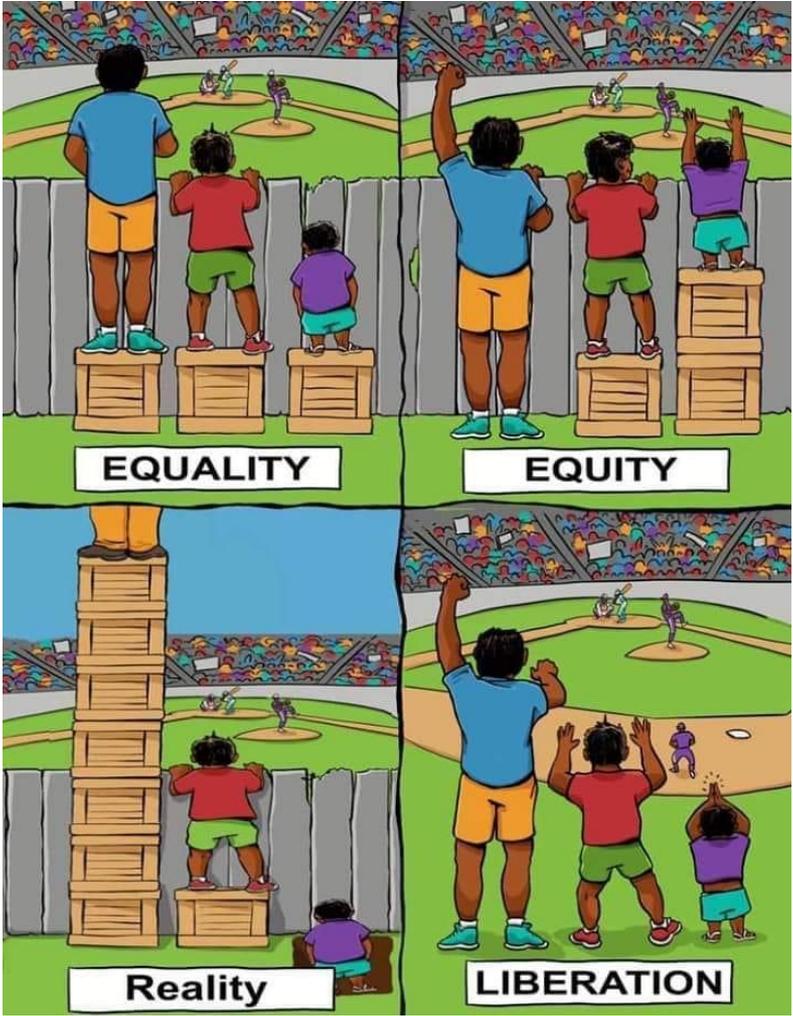


معالجة اللامساواة في السياسات العامة على المستويات التالية:

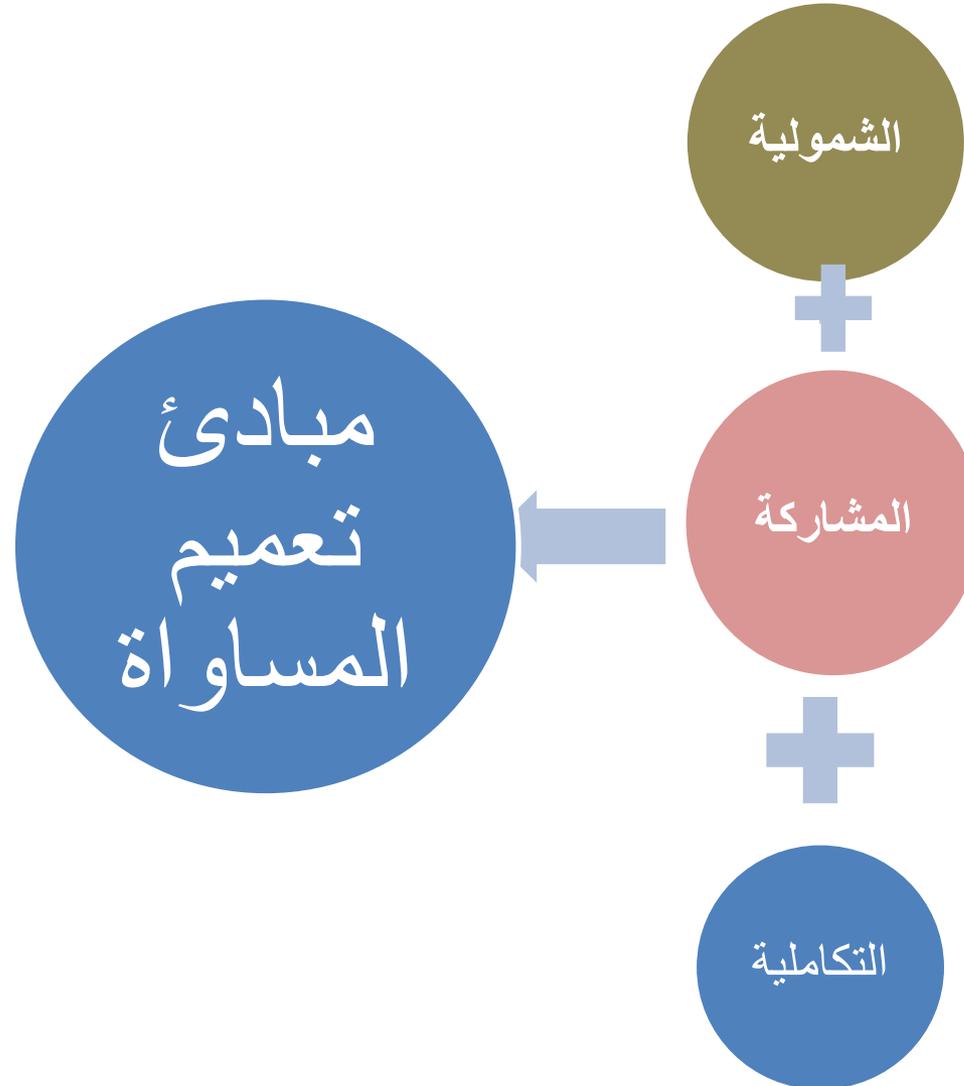
اللامساواة في نتائج السياسة العامة: أي اللامساواة في استطاعة مختلف الأفراد والمجموعات في المجتمع الحصول على الحاجات والحقوق الأساسية المرغوب فيها المتوقعة من السياسة العامة: مثل الدخل، والاستهلاك، والتعليم والصحة، إلخ.

اللامساواة خلال مسار تطوير وتنفيذ السياسة العامة من أجل تحقيق النتائج: أي اللامساواة خلال عملية تطوير وتنفيذ السياسة العامة لتحقيق الوصول للنتائج، والتمييز أو الإقصاء لأي فرد أو مجموعة تسعى للمشاركة في هذه العملية، أو القيام بأي ممارسة غير عادلة مثل عدم الاحترام وحفظ الكرامة.

اللامساواة في القدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة بتحسين حياتهم باستقلالية: أي اللامساواة في درجة تمكين الأفراد من أجل الاستفادة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتاحة، وذلك من خلال تمكنهم من اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم وقدرتهم على تحسين وإدارة حياتهم بحرية ضمن الخيارات المتوفرة لهم.



مبادئ تعميم المساواة



مبدأ الشمولية: التنمية الاقتصادية ليست كافية للقضاء على اللامساواة ومكافحة الفقر وتفادي الأزمات، بل يجب ان تكون شاملة لكافة شرائح المجتمع دون أي تمييز ديني أو عرقي أو إثني أو جندي أو جنسي أو إقتصادي أو عمري أو جسدي أو على أي اساس آخر.

مبدأ المشاركة: لا يمكن إحراز أي تقدم إلا من خلال مشاركة فاعلة لكافة الجهات المعنية في تطوير وتنفيذ سياسات محورها المساواة. يتطلب الواقع الحالي أن تقوم الحكومات بكافة أجهزتها ووزاراتها المختلفة بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والاكاديميا والإعلام على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي دون استثناء أي فئة للاستفادة من كافة الموارد والقدرات والفرص.

مبدأ التكاملية: ينطلق مبدأ التكاملية من أن حقوق الإنسان بنفسها تكاملية، بمعنى أن تحقيق حقاً واحداً، يعتمد كلياً أو جزئياً على تحقيق الحقوق الأخرى، وبالتالي، فإنّ حرمان فرد أو مجموعة معينة من أحد الحقوق يؤثر سلبياً على تمتعها بالحقوق الأخرى.

مجالات ومستويات اللامساواة



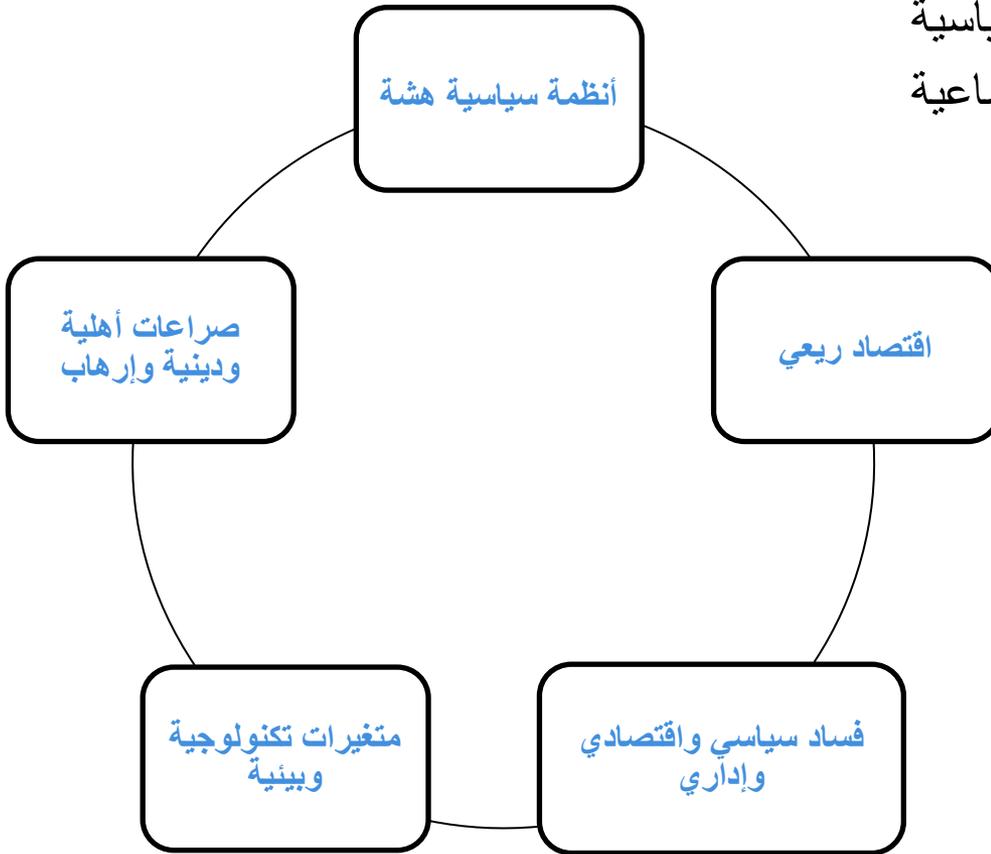
تبرهن الدراسات أن اللامساواة في الدول العربية تكمن على الأقل في عشر مجالات: الحياة والصحة والتعليم والأمن والعمل والدخل والملكية والجنسية والتعبير والمشاركة السياسية. ويبرز تهميش فئات متعددة في المجتمعات العربية أهمها على أساس الجنس والعرق والإعاقة والسن والمعتقد والمستوى الاجتماعي.

مخاطر اللامساواة :



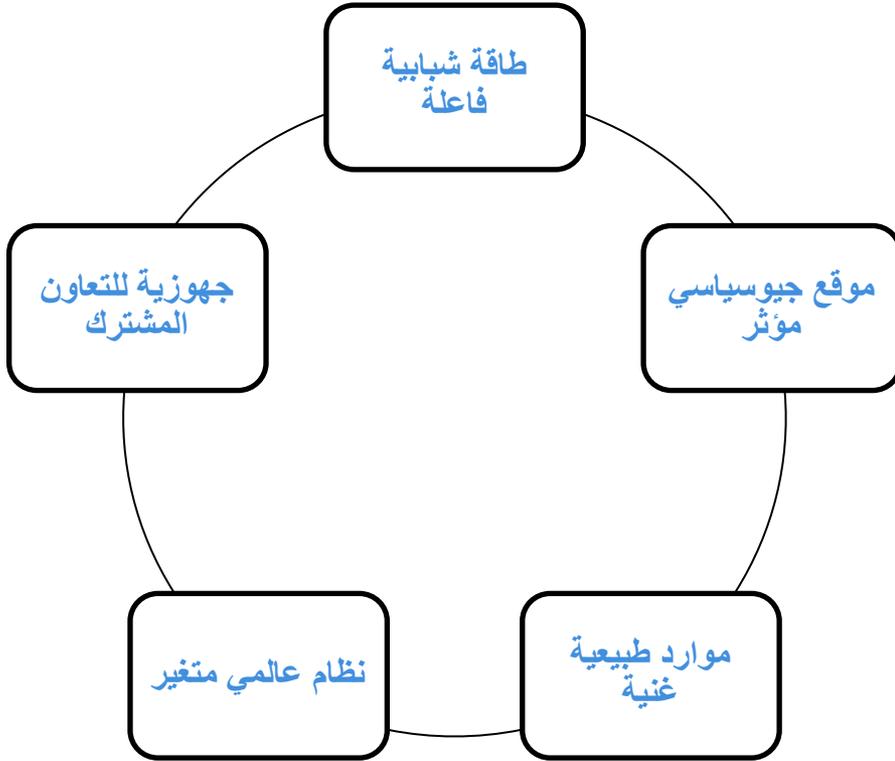
تحديات تعميم المساواة في الدول العربية

- تعاني الدول العربية حالياً تحديات جيوسياسية معرضة كل منطقة فرعية لمخاطر اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية



فرص تعميم المساواة في الدول العربية

- إن خلق بيئة تمكينية من أجل تعميم المساواة ضمن سياسات الدول العربية من شأنه أن يحصن الحكومات والمجتمعات المحلية ويؤسس لبناء قدرة على التخطيط بشكل شمولي ومبدع وقائم على الشراكة. ففي ظل هذه التحديات، هناك فرص عديدة للدول والمجتمعات العربية الاستفادة منها من أجل ضمان استقرارها وتنمية مجتمعاتها وتحقيق العدالة الاجتماعية داخلها من خلال توجيهها نحو تعميم المساواة في سياساتها الوطنية والإقليمية



عمل مجموعات: مناظرة حول الإشكاليات المتعلقة بالمساواة

- يتوزع المشاركون إلى مجموعات، تضم كل مجموعة من ٥ إلى ٧ مشاركين.
- يعطي المدرب كل مجموعتين إشكالية من الإشكاليات المطروحة في الدليل لتحضير الحجج الداعمة والمضادة.
- تجلس كل مجموعتين التي عملت على نفس الإشكالية وتتحاور من خلال الأسلوب التالي:
 - تقدم المجموعة ١ حجة داعمة – ترد عليها المجموعة ٢ بحجة مضادة
 - تقدم المجموعة ٢ حجة مضادة – ترد عليها المجموعة ١ بحجة داعمة

عمل مجموعات: مناظرة حول الإشكاليات المتعلقة بالمساواة

■ الإشكاليات:

- فرض الأمن والاستقرار مقابل تعزيز المشاركة الديمقراطية وتمثيل كافة شرائح المجتمع
- بناء الدولة ذات سلطة مركزية فاعلة مقابل توزيع لامركزي للسلطة والموارد على المناطق
- وجود سلطة سياسية متداخلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني مقابل ضمان المساواة الاجتماعية والاقتصادية
- احترام حقوق الاقليات وطمأنتها مقابل تعزيز حقوق المواطن كفرد متساو في المجتمع
- دور الدين وتأثيره على المجتمع والنظام السياسي مقابل بناء علاقة مباشرة بين المواطن والدولة
- التأقلم مع المتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية مقابل ابتكار سياسات اجتماعي واقتصادية ملائمة للمنطقة

عمل مجموعات: مناظرة حول الإشكاليات المتعلقة بالمساواة

■ الإشكاليات:

1. فرض الأمن والاستقرار مقابل تعزيز المشاركة الديمقراطية وتمثيل كافة شرائح المجتمع
2. بناء الدولة ذات سلطة مركزية فاعلة مقابل توزيع لامركزي للسلطة والموارد على المناطق
3. وجود سلطة سياسية متداخلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني مقابل ضمان المساواة الاجتماعية والاقتصادية
4. احترام حقوق الاقليات وطمأنتها مقابل تعزيز حقوق المواطن كفرد متساو في المجتمع
5. دور الدين وتأثيره على المجتمع والنظام السياسي مقابل بناء علاقة مباشرة بين المواطن والدولة
6. التأقلم مع المتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية مقابل ابتكار سياسات اجتماعي واقتصادية ملائمة للمنطقة

جان جاك روسو عن العقد الإجتماعي...

يعتبر جان جاك روسو أن العقد الاجتماعي هو عقد بين طرفين: الفرد والجماعة "حيث التخلي الكلي عن الحقوق هو متساوي لجميع الأفراد وبالتالي تبقى المساواة الطبيعية بين الأفراد قائمة وما دامت المساواة موجودة فستكون الحرية كذلك لأنه لن يتعدى أحد على الآخر دون أن يسيء في ذلك الوقت نفسه إلى المجموع. أي أن الأفراد ما داموا متساوون فيما بينهم فحالتهم جميعا واحدة ومن ثم تكون الإساءة إلى أحدهم أساءة إلى كل واحد منهم. فالفرد إذ يضع قواه وحقوقه في يد المجموع يسترد بوصفه عضوا في الجماعة وجزء لا يتجزأ من حقوقها ومن ثم تكون المساواة والحرية.